



اسم المقال: الحركات الاحتجاجية في السودان ودورها في التحول السياسي والاجتماعي

اسم الكاتب: د. ابتهاج جمال الدين الصادق كرار

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/452>

تاريخ الاسترداد: 2026/07/09 19:16 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



The protest movements in Sudan and their role in the political and social transformation

Dr.Ebtihal Gamal Eldeen Elsadig Karar
Ebtihalgamal@aau.edu.sd

Receipt date:21/12/2021 accepted date: 15/3/2022 Publication date: 1/12/2022

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi64.581>



This work is licensed under a [Creative Commons](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract:

This study investigates the factors that led to the outbreak of protest movements in Sudan, since Sudan's independence in 1956 until December 2018. The study aims to identify the role of protests in bringing about political and social transformations in Sudan, besides identifying the factors that help in the success or failure of the governments that resulted from those protests, with special emphasis on the challenges of the government of the 2018 revolution. The main results of the study reveal that the December 2018 protests are the largest in term of numbers, and witness huge participation of youth and women, and the slogans raised were national and comprehensive. However, the challenges that the transitional government is going through are serious and great. This is due to the gap between the aspirations of the revolutionaries and the reality. In reality, reforming the economy, politics, and the social situation is not an easy matter or a Sudanese affair exclusively, rather, external interventions have drastic impact. Whatsoever happen, the desired transformations remain dependent on the ability of the active forces to overcome this chaotic situation. The study recommends assimilating the revolutionaries into political systems to bring about change to civil and democratic state.

Key words: Sudan, Protests, mass movements, political and social transformation.

الحركات الاحتجاجية في السودان ودورها في التحول السياسي والاجتماعي

د. ابتهاج جمال الدين الصادق كرار

السودان/ جامعة الزعيم الازهري/ كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية

Ebtihalgamal@aau.edu.sd

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١٢/٢١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٣/١٥ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١٢/١

الملخص:

تناولت الدراسة الأسباب والعوامل التي أدت الى اندلاع الحركات الاحتجاجية في السودان سلميةً كانت أم عنيفةً، منذ استقلال السودان في العام ١٩٥٦م وحتى ديسمبر ٢٠١٨.

وتتبع أهمية الدراسة من أنها أتت في مدة كثرت فيها الاحتجاجات عالمياً، إقليمياً ومحلياً، مما يستدعي تحليل أسبابها ونتائجها. وترمي الدراسة الي التعرف على دور الاحتجاجات في إحداث التحولات السياسية والاجتماعية بالسودان، بجانب تحديد العوامل التي ساعدت في نجاح أو فشل الحكومات التي أفرزتها تلك الاحتجاجات مع التركيز على تحديات حكومة ثورة ٢٠١٨ م في تحقيق الأهداف التي اندلعت الثورة من أجلها.

أهم نتائج الدراسة أن احتجاجات ديسمبر ٢٠١٨ م تعد أكبر الاحتجاجات التي شهدها السودان وكان قوامها الشباب والنساء وكانت مطالبها قوميةً وشاملةً، غير أن التحديات التي تمر بها الحكومة الانتقالية جديّة وكبيرة. ويرجع ذلك الى الفرق الشاسع بين طموحات الثوار وحقائق الأمر الواقع، فواقعياً لا يعد إصلاح الاقتصاد والسياسة والوضع الاجتماعي شأنًا يسيراً أو يخص السودان فحسب، بل إن التدخلات الخارجية لا تقل أهميةً عن تفاعلات الداخل. لكن تظل التحولات المنشودة مرهونةً بمقدرة القوى الفاعلة على تخطي الصراعات الداخلية وتنظيم صفوفها للخروج من الوضع الفوضوي الراهن. وتوصي الدراسة باستيعاب الثوار في منظوماتٍ سياسيةٍ لإحداث التحول المدني الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: حركات احتجاجية، السودان، التحولات السياسية والاجتماعية.

المقدمة:

الحركات الاحتجاجية هي وسائلٌ متنوعةٌ للتعبير عن الرفض، وترمي للضغط على السلطة الحاكمة إما لتغيير مسارها أو إسقاطها بالكلية. وشهدت الساحة السياسية السودانية الكثير من الحركات الاحتجاجية منذ نيل البلاد استقلالها في العام ١٩٥٦ م. ونجحت هذه الاحتجاجات في إحداث التغييرات المنشودة في أحيانٍ كثيرة، في حين تم وأد بعضها من الأنظمة الحاكمة. ومن أبرز الاحتجاجات السودانية ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م وانتفاضة ٦ أبريل ١٩٨٥م وحديثاً ثورة ديسمبر ٢٠١٨م. إذ استطاعت هذه الثورات الثلاث الاطاحة بأنظمةٍ استولت على الحكم بعد انقلابات عسكرية.

أهداف الدراسة

1. التعرف على مفهوم وخصائص الحركات الاحتجاجية والتحول السياسي والاجتماعي.
2. التعرف على الحركات الاحتجاجية في السودان وأسبابها، ودورها في إحداث التحولات السياسية والاجتماعية.
3. دراسة نتائج ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م ومآلاتها.
4. دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين احتجاجات ديسمبر ٢٠١٨ م والاحتجاجات التي سبقتها.
5. التعرف على التحديات التي تواجه المدة الانتقالية والانتقال الديمقراطي.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي: ما هو دور الحركات الاحتجاجية في إحداث التحولات السياسية والاجتماعية في السودان؟
وينبثق من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية: ماهي أوجه الشبه والاختلاف بين احتجاجات ديسمبر ٢٠١٨ م والاحتجاجات التي سبقتها تاريخياً؟ ماهي فرص نجاح الحكومة الانتقالية الحالية في تحقيق أهداف ثورة ديسمبر؟ وأخيراً ماهي التحديات التي تواجه التحول السياسي والاجتماعي في السودان؟

فرضية الدراسة:

- ١- استطاعت الحركات الاحتجاجية ان تحدث تحولات سياسية في السودان.
- ٢- تختلف ثورة ديسمبر عن ثورة اكتوبر ١٩٦٤ م وانتفاضة ابريل ١٩٨٥ م في انها استطاعت ان تحدث تحولات اجتماعية اضافة للتحول السياسي.
- ٣- هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه التحول السياسي والاجتماعي في السودان.

منهجية الدراسة:

تبعت الدراسة المنهج التاريخي بالرجوع للاحتجاجات في الحقب التاريخية المختلفة، والمنهج المقارن الذي تم استعماله في بناء مقارنة بين الحركات الاحتجاجية في السودان

في الاوقات المختلفة، والمنهج الوصفي التحليلي لمعالجة مشكلة الدراسة والإجابة على التساؤلات.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أنها تتناول الاحتجاجات وهي ظاهرة واسعة الانتشار في هذه المدة، إذ تشهد عددًا من الدول العربية عامةً والسودان خاصةً احتجاجات متعددة، تطالب إما بتغيير كلي للأنظمة الحاكمة أو إحداث إصلاحاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ، مما يستوجب البحث في أسباب هذه الاحتجاجات ومدى مقدرتها على تحقيق أهداف ومطالب المحتجين وإحداث تحولاتٍ حقيقيةٍ تعالج مشكلات الدولة والمجتمع.

١. مفهوم الحركات الاحتجاجية والتحول السياسي والاجتماعي

١.١ تعريف الحركات الاحتجاجية **Protest movements**

الاحتجاج هو التعبير عن الرفض والاستنكار (معجم المعاني ٢٠٢٠)، ويكون الاحتجاج ضد أفعالٍ أو سياساتٍ أو أوضاعٍ معينةٍ إما بالقول أو بالفعل. هنالك العديد من التعريفات للحركات الاحتجاجية، فقد عرفها بلومير علي أنها "النشاط الاجتماعي الذي غالبًا ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة ليصبح تدريجيًا ومع مرور الوقت كيانًا متميزًا ومعبرًا عن أشكالٍ جديدةٍ من الاجتهاد والسلوك الجمعي" وعرفها تشارلز تلي علي أنها "سلسلةٌ مستدامةٌ من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاصٍ يضطلعون بالتحدث نيابةً عن قاعدةٍ شعبيةٍ تغتد إلى تمثيلٍ رسميٍ" وهناك من يعرفها على أنها: "التيار العام الذي يدفع طبقةً من الطبقات أو فئةً اجتماعيةً معينةً إلي تنظيم صفوفها بهدف القيام بعملٍ موحدٍ لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعًا". وعرفتها الموسوعة البريطانية على أنها "سلسلةٌ متعاقبةٌ من الجهود التي يقوم بها عددٌ كبيرٌ من الأفراد، وهي جهدٌ جماعيٌّ ضعيفٌ تنظيميًا ولكنه يتسم بالإصرار على دعم هدف اجتماعي مؤداه إما تحقيقٌ أو منعٌ ما في بنية المجتمع ونظام القيم السائدة" (جمال الدين وعبد الهادي ٢٠١٧).

١-١-١. التعريف الإجرائي للحركات الاحتجاجية

هي مجموعة من الجهود الاجتماعية المقصودة، وتتصف بالمواقف التلقائية، كما أنها ليست ضمن الهيكل التدريجي الرسمي للدولة. ويتخذ الاحتجاج أشكالاً مختلفة: مظاهرات أو اعتصامات أو إضرابات. وقد يأخذ أشكالاً اقتصادية مثل مقاطعة البضائع أو إغلاق المحال التجارية وغيرها. وقد يتزايد الاحتجاج فيصبح عنيفاً، وقد يصل إلى حروب وانقسامات تهدد وحد الدولة في حال لم تجد استجابة للمطالب.

٢.١. مفهوم التحول السياسي Political Transformation

كلمة التحول في اللغة تعبر عن تغيير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى. والتحول السياسي في الاصطلاح يقصد به مجمل التحولات التي تتعرض لها البنية السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو عدة دول (العمراني ٢٠١٧). ويقصد بالتحول الديمقراطي مجموعة الإجراءات والإصلاحات والسياسات التي ترمي إلى تغيير أسلوب الحكم وفتح المجال للمشاركة السياسية والتنافس السياسي (سليمان ٢٠٢٢). "ويذهب محمد بن الجابري في ربط التحول بالانتقال الديمقراطي إذ يرى أن الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يحتوي كيانها على مؤسساتٍ تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية" (البطحاني ٢٠١٩، ٢١)، كما يُعرّف التحول الديمقراطي بأنه مجموعة من الإجراءات والإصلاحات والسياسات التي ترمي إلى تغيير أسلوب الحكم نحو فتح المجال أمام المشاركة السياسية والتنافس السياسي. ويعرّف صمويل هنتنغتون التحول الديمقراطي بأنه محاولة تبني النهج الديمقراطي في الحكم، والذي يتضمن تبني الانتخابات الحرة والتداول على السلطة بين الأحزاب، فيظل تكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية وحرية الاختيار بالنسبة إلى الناخبين، ومؤسساتٍ سياسية مستقرة وثابتة ترعى هذا التحول (سليمان ٢٠٢٢)، ويميز صمويل هنتنغتون بين أنواع من التحول: فهناك التحول من الداخل ويحدث عندما تقود شريحة إصلاحية من داخل

النظام منفردة مهمة الإصلاح وتقود في آخر الأمر الى تغيير النظام بالكامل. وهناك التحول عبر الإحلال Replacement، اذ تنجح المعارضة في إسقاط النظام وتحل محله وهذا يقود الى وضع ثوري كامل. أما التحول عبر التسوية Trans placement فتتم بالتوافق بين جناح إصلاحٍ من داخل السلطة والمعارضة (سليمان ٢٠٢٢).

٣.١. التحول الإجتماعي Social Transformation

ويقصد بمفهوم التحولات الاجتماعية "تلك التغييرات في البنى الاجتماعية للمجتمع، أو في أنماط العلاقات أو النظم الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد بشكل أو بآخر مكانتهم وأدوارهم في مختلف المؤسسات التي ينتمون إليها. بمعنى آخر هي "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعية سواء في بنائه أو وظائفه خلال مدة زمنية. وهو كل تغيير في التركيبة السكانية للمجتمع، أو البناء الطبقي، أو النظم الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في مختلف المؤسسات الاجتماعية (محمد ٢٠١٨).

٢. الحركات الاحتجاجية في السودان

بدأت الحركة الاحتجاجية في السودان منذ السنوات الأولى لنيل البلاد لاستقلالها. ففي العام 1958 م استولى الجيش على السلطة مزيحاً أول حكومة ديمقراطية بعد الاستقلال. وبدأت الاحتجاجات والتظاهرات ضد النظام حتى وصلت ذروتها في ثورة أكتوبر 1964م، التي أطاحت بالحكم العسكري وأتت بحكومة انتقالية قادت الى حكم ديمقراطي، لم يعمر كثيراً بسبب الانقلاب العسكري الذي قام به الرئيس جعفر نميري في مايو 1969م وظل ممسكاً بالسلطة لمدة ستة عشر عاماً حتى انتفاضة أبريل 1985م. ومرة أخرى تم تكوين حكومة انتقالية تلتها انتخابات أتت بحكومة ديمقراطية في 1986م، أضعفتها الاختلافات الحزبية وكثرت فيها الاحتجاجات، ومرة أخرى ظهر الجيش ليؤدي دوره في السياسة حيث وقع انقلاب ثورة الإنقاذ برئاسة العميد عمر البشير المدعوم من حزب الجبهة الإسلامية واستولى على الحكم منذ يونيو ١٩٨٩م حتى أطاحت به ثورة ديسمبر ٢٠١٨م.

١.٢. ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤

١.١.٢. أسباب الثورة

اندلعت ثورة أكتوبر في سنة ١٩٦٤م ضد نظام الرئيس السوداني الراحل الفريق إبراهيم عبود الذي تولى السلطة بانقلاب عسكري على الحكومة الديمقراطية الأولى وذلك في عام 1958م، وكان انطلاق الاحتجاجات مرتبطاً بمسيرة الحراك المعارض ضد الانقلاب منذ وقوعه، وفشل النظام العسكري في حل مسألة الجنوب والأزمة الاقتصادية ليفجر السخط الشعبي العام في أكتوبر ١٩٦٤. وكان للطلاب فيه النصيب الوافر عبر المظاهرات التي انطلقت من جامعة الخرطوم للمطالبة بالحرية والديمقراطية. وفي أعقاب مقتل الطالب أحمد القرشي برصاص الشرطة في جامعة الخرطوم، في الحادي والعشرين من أكتوبر، شكلت النقابات ما عرف حينها بجبهة الهيئات والتي شملت أساتذة جامعة الخرطوم ونقابة المحامين والأطباء والمهندسين واتحاد العمال والمزارعين وغيرهم، لتتولى قيادة الحراك ضد الحكم العسكري مستعملة سلاح الإضراب السياسي والعصيان المدني والذي نجح في الإطاحة بالحكم العسكري، وذلك من خلال التنظيم الجيد والتظاهر وإيقاف حركة العمل وصولاً إلى إصابة البلاد بالشلل. وعجزت المؤسسة العسكرية عن التعامل مع الاحتجاجات، إذ تعاطف صغار الضباط مع المنتفضين ورفض الجنود الاستمرار في قمع الانتفاضة (الحملوي ١٩٩٩) حتى سقط نظام الرئيس إبراهيم عبود وتسلمت حكومة انتقالية إدارة البلاد إلى أن تم إجراء الانتخابات في أبريل ١٩٦٥.

١.٢. ٢. أهداف ونتائج ثورة أكتوبر

تمثلت أهداف الثورة في حل قضية الحرب الأهلية في الجنوب والاهتمام بالهامش وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع عائدات التنمية الاقتصادية وتوسيع المشاركة السياسية، وكانت أبرز مطالب ثورة أكتوبر هي تصفية الإدارة الأهلية وتمثيل القوى الحديثة في أجهزة الحكم والنيابة، ومنح حق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية للنساء والشباب (خالد ١٩٩٣، ١٠٢). وكان من نتائج ثورة أكتوبر أن دخلت الحكومة لأول مرة قوى مهنية

وشعبيةً كانت خارج النادي السياسي القابض آنذاك، وأبرزت حق المواطنة للنساء والشباب (ابراهيم ٢٠١٠)، وتضمن الدستور نصاً على منح المرأة حق الاقتراع والترشح وتم خفض سن الناخب من ٢١ عاماً الى ١٨ عاماً، وقد وجدت (جبهة الهيئات) في دوائر الخريجين الوسيلة المناسبة لتمثيل القوى الحديثة التي لم تمثل من قبل (خالد ١٩٩٣، ٤٢). جابهت الحكومة الديمقراطية عدة تحديات أدت الى عرقلة مسيرة التحولات السياسية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن أنصار أكتوبر استطاعوا الدفع بقضية الوحدة الوطنية من طور الشعار الى طور البرمجة ونجحوا في عقد مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثني عشر، إلا أن توصيات لجنة الاثني عشر لم تنفذ، وتجددت الحرب بضراوة. ومع تسارع الأحداث والصراع الحزبي في البرلمان وغياب المنهجية والتخطيط وافتقاد النخبة للرؤية المشتركة لقضايا السودان المحورية، مما عجل بنهاية ثورة أكتوبر بانقلاب عسكري (بابو ٢٠١٦).

٢.٢. انتفاضة أبريل ١٩٨٥

١.٢.٢ أسباب الانتفاضة

جاءت انتفاضة السادس من أبريل في ١٩٨٥م ضد نظام الرئيس جعفر نميري الذي أتى الى الحكم من طريق انقلاب 25 مايو ١٩٦٩، الذي أنهى الحكم الديمقراطي الذي أتت به ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، وتمت في مدة حكمه مصادرة الحريات والحقوق الديمقراطية وفرض نظام الحزب الواحد (الإتحاد الاشتراكي السوداني)، بعد حل كل الأحزاب السياسية، وأقام نظام حكمٍ شموليٍّ (الحملوي ١٩٩٩). وفي بداية حكمه وقعت انتفاضة مسلحة في جزيرة أبا حيث يكثر أنصار حزب الأمة، خرج منها النميري منتصراً بفضل مساندة الحزب الشيوعي له. وبعد أن فرغ نميري من تصفية اليمين، أتجه نحو تصفية اليسار أيضاً. إذ قام باعتقال ضباط الجيش الشيوعيين وعلى رأسهم هاشم العطا، أحد قادة انقلاب مايو. فأقدم العطا على تنفيذ انقلاب ضد نظام النميري في ١٩ يوليو ١٩٧١م وتم اعتقال الرئيس نميري لعدة أيام، ولكن وزير دفاع حكومة النميري نجح في الهرب إلى

القاهرة، ودبر بمساعدة الحكومتين المصرية والليبية إنقلاباً مضاداً استعاد به زمام القيادة، قام بعدها النميري بإعدام المئات من الشيوعيين في الشوارع أو بعد محاكمات سريعة (الحملوي ١٩٩٩) وتلا ذلك قطع الرئيس نميري العلاقات مع المعسكر الاشتراكي وأتجه نحو المعسكر الرأسمالي. وفي الوقت نفسه أتجه لتهدئة الوضع في الجنوب من خلال توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام ١٩٧٢م، إلا أنه عاد ونقضها في عام ١٩٨٣ وقام برفع شعارات إسلامية وأعلن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في السودان مما أدى الى تأجيج الكفاح المسلح من الحركات الجنوبية. وبعد موجة من ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأسعار الوقود، فضلا عن تفاقم الحرب الأهلية في الجنوب، تفجرت انتفاضة مارس ١٩٨٥م، حيث انطلقت المظاهرات في المدن الرئيسية ودخلت البلاد في إضراب عام امتد ليشمل جميع أرجاء السودان، وحينها لم يجد الجيش مفرأ من الاستيلاء علي الحكم وعزل الرئيس نميري في ٦ أبريل ١٩٨٥م. وأعلن المشير عبد الرحمن سوار الذهب قائد الجيش حينها تكوين مجلس انتقالي عسكري برئاسته ووعد بنقل السلطة لحكومة مدنية خلال عام واحد (بابو ٢٠١٦).

٢.٢.٢ أهداف ونتائج انتفاضة أبريل

تمثلت مطالب المتظاهرين في الحل السلمي لقضية الجنوب، وإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وعودة الديمقراطية والمواطنة والحريات الأساسية. وقد نجحت انتفاضة أبريل في إسقاط النظام المايوي وحل جهاز الأمن القومي والقضاء على رموز النظام وحل الإتحاد الاشتراكي، واستعادت الانتفاضة الحركة الديمقراطية وفتحت الباب أمام حرية النشاط السياسي. وبالرغم من ذلك فقد ظهرت عدة نقاط ضعف للانتفاضة. فعلى الأرض لم يتمكن التجمع الوطني، المحرك الرئيس للاحتجاجات، من الاتفاق على ميثاق إلا في ساعة متأخرة من صباح يوم السادس من أبريل. وعندما بدأت المحادثات مع المجلس العسكري الانتقالي كان ممثلو التجمع لا يزالون مختلفين على برنامج المدة الانتقالية

ومدتها وصلاحيات السلطة الانتقالية، والعلاقة مع المجلس العسكري الانتقالي (الحملوي ١٩٩٩).

انشغل المجلس العسكري الانتقالي بالأوضاع المعيشية وتوفير الموارد الاقتصادية للبلاد التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية حادة وتراكم الديون، ولكنه لم يتخذ خطوة يمكن وصفها بالجدية تجاه الحوار مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولم يلغ قوانين سبتمبر ١٩٨٣، ولكنه وفي بوعده بتسليم السلطة للحكومة المدنية التي جاءت بها الانتخابات التي تمت بعد عام من الانتفاضة (الحملوي ١٩٩٩).

تميزت مدة الحكومة الديمقراطية بانقراضها للهدف والرؤية لحل مشكلات السودان، فكثرت فيها الخلافات بين الأحزاب التي عجزت في التوافق على رؤية موحدة للسلام، وشهدت هذه المدة، التي استمرت ثلاث سنوات، تكوين أربع حكومات، وواجهت البلاد مزيداً من التدهور الاقتصادي، وتردي الأحوال في الجنوب والهزائم المتلاحقة للجيش، فتجددت احتجاجات شعبية واسعة أشتبك فيها المواطنون مع الشرطة وأبدى خلالها الجيش تدمره من سوء الأحوال بالبلاد، فدفعت بمذكرة لرئيس مجلس رأس الدولة ولرئيس الوزراء، وتعرضت المذكرة لعشرين موضوعاً تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالحرب التي يخوضها الجيش بالجنوب، وفي الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م تم الإعلان عن انقلاب عسكري قام به حينها العميد عمر حسن أحمد البشير وتكشف لاحقاً صلته الوثيقة بحزب الجبهة الإسلامية. وهكذا انتهت انتفاضة أبريل مرة أخرى بالوقوع في فخ الانقلابات العسكرية.

٣.٢. ثورة ديسمبر ٢٠١٨

١.٣.٢ أسباب الثورة

استولت الحكومة الانقلابية على السلطة في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م وكونت مجلس قيادة الثورة الذي ترأسه العميد وقتها عمر البشير والتي عرفت بثورة الإنقاذ الوطني. وعملت حكومة الجبهة الإسلامية على السيطرة على مؤسسات الدولة جميعها فيما عرف بسياسة

التمكين، والذي لم يقف عند التمكين السياسي فقط بل امتد ليشمل السيطرة على المؤسسات الاقتصادية في الدولة.

وكنتيجة لسياسات حكومة الإنقاذ الخارجية فقد أُدرج اسم السودان ضمن قائمة الدول الراحية للإرهاب وفُرضت عليه المقاطعة السياسية والاقتصادية. وتفجرت الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور وتكونت عدة حركات مسلحة تحارب النظام، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة لا تزال تبحث عن حلولٍ لقضية الجنوب، والتي انتهجت الإنقاذ معها، في بادئ الأمر، أسلوب التصعيد العسكري، ورفعت راية الجهاد ضدها مما جعل قضية الجنوب تأخذ ابعاداً دينيةً، وتدخلت أطرافٌ دوليةٌ لإنهاء الحرب، ونتج عن ذلك اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥م والتي منحت جنوب السودان حق تقرير المصير، وأدت في النهاية لانفصال جنوب السودان، حيث فشل النظام القائم في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان في خلق بيئةٍ جاذبةٍ للوحدة، إذ إن طرفي الحكم لم يستثمر الموارد الهائلة التي وفرها البترول في إرساء البنية التحتية ودعم المشاريع الإنتاجية في الشمال والجنوب (البطحاني ٢٠١٩، ٥٥) وظل الشريكان متشاكسين طيلة مدة ائتلافهما وكان أدائهما على عكس ما جاء في الاتفاقية فأصبح الانفصال جاذباً (الساعوري ٢٠١٩، ٤٨).

بدأ السودان الشمالي تحت حكم نظام الإنقاذ يشهد حالةً من الانقسامات الاجتماعية والقبلية الاستقطابات السياسية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، فكثر الاحتجاجات وتعالق الأصوات تطالب بالقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما نادى بعض بتغيير النظام، إذ شهدت البلاد العديد من التظاهرات الشعبية في عام الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ (الجزيرة نت ٢٠١٦)، ثم تجددت دعوات العصيان في ٢٠١٦، ولكنها وجدت استجابة ضعيفة (رويتز ٢٠١٦). وكان آخرها احتجاجات ٢٠١٨ والتي اطاحت بالرئيس البشير ونظام حكمه الذي امتد زهاء الثلاثين عاماً.

٢.٣.٢. أهداف ثورة ديسمبر ٢٠١٨

بدأت الاحتجاجات بشكلٍ عفوي حينما تجمّع المئات من المواطنين للتنديد بارتفاع أسعار المواد الأساسية في البلاد، وانخفاض قيمة العملة السودانية، وكانت البلاد تعيش أزمةً اقتصاديةً وسياسيةً وأمنيةً خانقةً نتيجة السياسات التي أنتهجها النظام في إدارة الدولة. وانتقلت الاحتجاجات من السخط على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى المطالبة برحيل الرئيس عمر البشير؛ ورفعت شعاراتٍ تطالب بالحرية والسلام والعدالة. وتواصلت الاحتجاجات التي قابلها الرئيس البشير برفض التحي ولكنّه أعترف بشرعية المطالب الاقتصادية والاجتماعية ووعده بتلبيتها، مقابل محاولات نزع الشرعية عن المطالب السياسية وعد المطالبين بها متأمّرين يسعون لإحداث الفوضى في السودان.

ولإيقاف الاحتجاجات أتبع النظام الأسلوب القمعي وتم إغلاق الجامعات، واستعمل القوة والقتل والاعتقال وإعلان الطوارئ في عدة ولايات. وبالرغم من ذلك استمرت الاحتجاجات حتى ٦ أبريل ٢٠١٩م اذ استطاع المحتجون الوصول الى مقر قيادة الجيش السوداني واعتصم الآلاف أمامها مطالبين بسقوط النظام. وفي يوم ١١ أبريل أعلن الجيش تأييده للمحتجين وتغيير النظام واعتقال البشير وقيادات النظام، وأعلن عن تشكيل مجلسٍ عسكريٍ انتقاليٍّ لإدارة البلاد. وبالرغم من ذلك فقد واصل المحتجون اعتصامهم أمام مقر قيادة الجيش مطالبين بتسليم السلطة لحكومةٍ مدنيةٍ. وكانت معظم الحركات المسلحة المنضوية تحت لواء نداء السودان قد انضمت الى الحراك الثوري ضد نظام البشير في ديسمبر ٢٠١٨م فوِّقت على إعلان (الحرية والتغيير) وشارك أنصارها في الاعتصام أمام قيادة القوات المسلحة بالخرطوم، حتى سقوط النظام (شبانة ٢٠١٨).

٣.٣.٢. أهم مميزات ثورة ديسمبر ٢٠١٨م

هنالك معطياتٌ كثيرةٌ ميزت هذه الثورة، مما جعلها مختلفةً عن أكبر ثورتين عرفهما السودان في تاريخه الحديث ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ و٦ أبريل ١٩٨٥م لعل من أبرزها:

١. طول أمد هذا الحراك الذي بدأ في ١٩ ديسمبر ٢٠١٨ واستمر حتى ١١ أبريل ٢٠١٩ حين أعلن الجيش الاطاحة بالرئيس عمر البشير واعتقاله، وتشكيل مجلسٍ عسكريٍ انتقاليٍّ

يحكم البلاد لمدة عامين، يتم في نهايتها اجراء انتخابات عامة، إلا أن هذا لم يمه
الاحتجاجات واستمر اعتصام المتظاهرين أمام مقر قيادة القوات المسلحة للمطالبة بتحقيق
أهداف الثورة كافة حتى تم فض الاعتصام بالقوة في ٣ يونيو ٢٠١٩م.

٢. انتشار رقعة الاحتجاجات في ولايات السودان كافة .

٣. انخراط مختلف المكونات الاجتماعية في الحراك الثوري.

٤. المشاركة الواسعة للمرأة السودانية في مختلف المدن، إذ قُدر حجم العنصر النسائي
بنحو ٦٠٪ من مجموع المشاركين، يليها قطاع الشباب الذي كان يعدهم النظام الحاكم
من رصيده الجماهيري (ويكيبيديا ٢٠٢٢).

٥. استعمال وسائل التواصل الاجتماعية من المحتجين في التواصل وتحديد مكان وموعد
خروج التظاهرات، هذا الجانب ساعد على استمرار الاحتجاجات وانتشارها.

٦. ساعدت وسائل التواصل في إنتاج أدبٍ مثيرٍ وملهمٍ للثوار، ليكون مرجعية للذين
يتصدون لليأس ويواصلون معركة التغيير (عبد الفتاح ٢٠١٩).

٧. المشاركة الفاعلة للمهاجرين بالخارج: فقد أبانت الاحتجاجات الاخيرة عن تفاعل واسع
من السودانيين المقيمين بالخارج، كما أسهم بعض في إبراز الاحتجاجات من خلال
اعتصامهم أمام السفارات السودانية بالخارج.

٨. ذوبان الفوارق الطبقية والاجتماعية والعرقية، الذي تجسد في التلاحم الوطني الفريد
طوال مدة اعتصام القيادة العامة للجيش السوداني، الذي امتد من ٦ أبريل حتى ٣ يونيو
٢٠١٩.

٩. جاءت هذه الثورة كامتداد للثورات التي اجتاحت الدول العربية منذ عام ٢٠١٠م، والتي
أطلق عليها الربيع العربي، ونجم عنها سقوط عدد من الأنظمة العربية، إذ مارست
هذه الثورات دور داعماً لبقاء وديمومة الاحتجاجات بعد كسر حاجز الخوف من السلطة.
٣-٣-٣ أوجه الشبه والاختلاف بين ثورتي أكتوبر ١٩٦٤م وأبريل ١٩٨٥م مقارنة مع

ثورة ديسمبر ٢٠١٨

تتفق كل الثورات التي شهدتها السودان في أسبابها التي تتمثل في الانسداد السياسي وانعدام الحريات والأزمات الاقتصادية التي لم تعالج بصورة جذرية وهيكلية، وإنما بحلول مؤقتة سرعان ما تعود من جديد. كما نجحت هذه الثورات في إحداث تغييرات سياسية، أما التغييرات الاجتماعية فقد كانت نسبية، ففي بعض الثورات كانت التغييرات الاجتماعية سطحية ولم تجد الطريق لإحداث تغيير عميق في بنية الدولة، ويعود سبب ذلك الى الخلافات بين القيادات والتجمعات الممثلة للشعب في مدة الحكومات الديمقراطية وسرعة انقضاء الانقلابات العسكرية عليها. ينظر الجدول رقم (١).

جدول (١): تاريخ الثورات السودانية ومكان انطلاق الثورة والمدة الزمانية التي استغرقتها الاحتجاجات

ومدة الحكومة الانتقالية وأهم مميزات كل ثورة*.

الثورة	انتشار الاحتجاجات	الفترة الزمانية للاحتجاجات	شكل الاحتجاجات	فترة الحكومة الانتقالية	أهم المميزات
أكتوبر 1964	الخرطوم والمدن الكبرى	21 أكتوبر و حتى 26 أكتوبر	*مظاهرات جماهيرية. *إضرابات عمالية. *واعتصام جماهيري	6 أشهر	أول ثورة ضد حكم دكتاتوري في أفريقيا والدول العربية أطاحت بنظام حكم استمر ست سنوات.
أبريل 1985	الخرطوم والمدن الكبرى	26 مارس حتى 6 أبريل	مظاهرات - إضراب واعتصام	سنة واحدة	*تلاحم الجيش مع المواطنين *أطاحت بحكم استمر 16 عاماً. * حل جهاز امن الدولة واعتقال اعضاءه
ديسمبر 2018	كل ولايات السودان	19 ديسمبر 2018 حتى 11 أبريل 2019 م	مظاهرات - إضراب واعتصام	3 سنوات	*اطاحت بحكم دام 30 عاماً *دور فاعل للمرأة بنسبة مشاركة 60% *استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي ساعدت في تحديد مكان وموعد خروج التظاهرات

*المصدر الباحث

٤. التحولات السياسية والاجتماعية المصاحبة لاحتجاجات ديسمبر

ما يميز ثورة ديسمبر مقدرتها على إحداث العديد من التحولات السياسية والاجتماعية وتتمثل هذه التحولات في الاتي:

٤.١. التحولات السياسية

أولاً: إزالة نظام حزب المؤتمر الوطني و تكوين حكومة انتقالية تكونت من مجلس سيادة برئاسة الفريق عبدالفتاح البرهان ومجلس وزراء برئاسة الدكتور عبد الله حمدوك، ومن المفترض أن يتم تشكيل مجلس تشريعي ولكن كثرة الخلافات بين الفاعلين السياسيين حالت دون ذلك.

ثانياً: تعاظم دور قوات الدعم السريع- وهي قوات خاصة كانت تقا تل إنابة عن نظام البشير في حرب دارفور، ومارست دوراً في قمع المتظاهرين في مدة الثورة في عام ٢٠١٩م، تعاظم دورها في المشهد السياسي السوداني وصار قائدها محمد حمدان دقلو، الملقب بحميدتي، نائبا لرئيس مجلس السيادة الانتقالي.

ثالثاً: رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وهو التصنيف الذي لازم السودان منذ عام ١٩٩٣ بدعوى دعم نظام البشير لجماعات متشددة (رويترز ٢٠٢٠).

رابعاً: توقفت الحرب في إقليم دارفور وانخرط قادة الحركات المسلحة في مفاوضات للوصول الى اتفاقيات سلام مع حكومة الثورة، انتهت بتوقيع اتفاق سلام جوبا، باستثناء حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور والحركة الشعبية لتحرير السودان جناح عبد العزيز الحلو (كوكو ٢٠٢٠).

خامساً: إرسال بعثة سياسية للسودان اليونتامس (UNITAMS) بناءً على دعوة من رئيس الوزراء عبد الله حمدوك لمراقبة تنفيذ اتفاق سلام جوبا، اذ أصدر مجلس الأمن في ٣ يونيو ٢٠٢٠، القرار رقم (٢٥٢٤) والذي تم بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السودان (اخبار الامم المتحدة ٢٠٢١). ينظر الجدول رقم (٢).

٢.٤. التحولات الاجتماعية

من أبرز ملامح التحولات الاجتماعية التي صاحبت ثورة ديسمبر تبني ثقافة الاحتجاجات الجماهيرية والإضرابات العمالية، إذ أصبح الاحتجاج والاعتصام وتسيير المواكب خياراً متاحاً للتعبير عن مطالب المحتجين. كذلك من التحولات الاجتماعية التي استحوذت على الانتباه هو تولي امرأة سودانية لمنصب رئيسة القضاء، في ظل مجتمع يوصف بالمحافظ، تسود فيه الأفكار المناهضة لتسيد النساء، ويرفض بعضه تولي المرأة حتى لمنصب القاضي، الأمر الذي يعد خطوة كبيرة في التحول. وفي السياق ذاته فقد تم تعيين أول امرأة وزيرة للخارجية، كما ضم مجلس السيادة اثنتين من النساء، إحداهما مسيحية قبطية.

ومن الملاحظ أيضاً ذوبان الفوارق الاجتماعية والاثنية والدينية بين مختلف أبناء الشعب السوداني. وظهر ذلك جلياً في مشاركة الأقباط في الاعتصام وكما تم إلغاء بعض القوانين المقيدة للحريات مثل قانون النظام العام.

ومن التحولات المهمة في ثورة ديسمبر شيوع المصطلحات الشبابية في تعبئة الجماهير ومن ضمنها كلمة "كنداكة"؛ وهي كلمة كانت تطلق على الملكة النوبية في مملكة مروي القديمة، واستلهمه ناشطو الثورة للتذكير بمكانة المرأة السودانية، وتأكيد كونها دوماً عنصراً فاعلاً في المجتمع السوداني والقضاء العام منذ القدم (عرفات ٢٠١٩)، وأصبحت الفتاة التي ألقت قصيدة "حبوتي كنداكة" أيقونة للثورة في القنوات الفضائية العالمية ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن التحولات الاجتماعية في ثورة ديسمبر شيوع استخدام لغة الراندوك، وهي لغة أسفل المدينة من الفقراء أو الطبقات المسحوقة، كما يصفها البعض، ولغة أصحاب المهن الحرفية في ثرثرتهم وأحاديثهم الخاصة، وتحمل دلالات شعبية. ويعكس هذا جانباً من الطبقات التي ثارت في وجه سلطة البشير وتحديداً أبناء الهامش الذين زحفوا إلى أطراف المدن. ويفسر بعض ظهور هذه اللغة كردة فعل على اللغة والثقافة التي سادت قبل الثورة. وقد درج تجمع المهنيين السودانيين على كتابة بياناته بلغة

الرانديوك، في محاولة لتجنب الاستعلاء الثقافي، ومخاطبة المجتمع بلغة بسيطة، تُطرب كثيراً من فئاته، وهذا ما دفع رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق عبد الفتاح البرهان لاستعارة بعض التعابير من لغة الرانديوك في أحد خطابه المتلفزة ليؤكد فيه انه مع الثورة والثوار (عبد الرازق ٢٠١٩). الجدول رقم (2) ادناه يوضح أهم التحولات التي نجمت عن الثورات السودانية.

الثورة	فترة الحكومة المنتخبة	النظام الذي أطاحت به الثورة	أهم التحولات السياسية	أهم التحولات الاجتماعية
أكتوبر 1964	أبريل 1965 حتى مايو 1969 (4 سنوات)	نظام الرئيس إبراهيم عبود (والذي استمر 6 اعوام)	تغيير نظام الحكم من حكم الفرد الى حكومة تعددية منتخبة - اشراك القوى الحديثة.	*منح حق الاقتراع والترشح في الانتخابات البرلمانية للنساء. *تخفيض سن الناخبين الى 18 عام. *مشاركة قوى مهنية وشعبية في الحكومة لأول مرة، حيث لم تكن تشارك من قبل.
أبريل 1985	1986- حتى 30 يونيو 1989 (3سنوات)	نظام جعفر نميري والذي استمر 16عاماً	تغيير نظام الحكم من حكم الحزب الواحد (الإتحاد الاشتراكي) الى حكومة تعددية منتخبة.	*مشاركة المرأة في البرلمان بصورة اوسع. *ضعف في الحالة الأمنية * شعور عام بفقدان هوية الدولة. *تفشي المحسوبية والولاء الطائفية.
ديسمبر ٢٠١٨ م	من المقرر اجراء انتخابات بعد نحو ثلاث سنوات من بداية حكومة الثورة الانتقالية اي في العام 2022 م	نظام البشير الذي استمر 30 عاماً	ازالة نظام حزب المؤتمر الوطني وتكوين حكومة انتقالية توقف حرب دارفور وتوقيع اتفاق سلام مع بعض الحركات، رفع اسم السودان من الدول راعية الارهاب. إنشاء بعثة اليونامس لمراقبة إتفاق السلام ظهر دور كبير لقوات الدعم السريع في المشهد لسياسي وأصبح قائدها نائباً لرئيس مجلس السيادة، حظر نشاط حزب المؤتمر الوطني	*انتشار ثقافة الاحتجاجات السلمية والاضرابات المهنية والعصيان المدني. * اتاحة فرصة أكبر لمشاركة النساء في المناصب التنفيذية مثل وصول امرأه سودانية لمنصب رئيس القضاء وتعيين امرأه في المجلس السیادي، وكذلك تعيين وزيرة للخارجية وهي مناصب تؤول الى النساء لأول مرة. *انحسار الفوارق الاجتماعية والاثنية، والدينية. *شيوخ لغة الرانديوك والمصطلحات الشبابية.

*المصدر الباحث

٣.٤. تحديات وفرص نجاح الحكومة الانتقالية في تحقيق أهداف ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م
من أبرز التحديات التي واجهت الحكومة الانتقالية هي التناكس السياسي بين أطراف العملية السياسية كافة من مدنيين وعسكريين، والوضع الاقتصادي المزري الذي ورثته الحكومة من الحكومات السابقة والذي تقاوم بسبب جائحة كورونا وتداعياتها العالمية، وكذلك التدخلات الدولية في السودان وتصارعها من أجل مصالحها. وبلا شك فإن الأزمة التي حدثت في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م - حين قام الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة بجل مجلسي السيادة والوزراء وإعلان حالة الطوارئ واعتقال عدد من وزراء الحكومة والسياسيين، وتعليق العمل ببعض بنود الوثيقة الدستورية التي تحكم الفترة الانتقالية (ويكيبيديا ٢٠٢١) هو من أبرز التحديات. وبرر الفريق البرهان هذه الخطوة الى استئثار قلة قليلة من الأحزاب السياسية بالسلطة واقتصائها لبقية المكونات، وكذل ضعف السلطة السياسية وعدم مقدرة الأحزاب على تشكيل ائتلاف والتوصل إلى إجماع حول أي موضوع، بما في ذلك الاتفاق على المجلس التشريعي، ومحافظي الأقاليم (بي بي سي العربي ٢٠٢١) وعدم مقدرة الحكومة على إدارة البلاد مما أدى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية، وكثرة النزاعات الداخلية والصراع على السلطة، وقد عارض المجلس المركزي لقوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة هذه الخطوة واعتبرتها إنقلاباً عسكرياً كامل الأركان، ودعت المواطنين الى التظاهر والاحتجاج على هذه الاجراءات، بينما أيدتها بعض القوى السياسية وأعتبرها تصحيحاً لمسار الثورة.
أما على الصعيد الدولي فقد لاقى الإجراءات التي أعلنها البرهان انتقادات دولية واسعة داعية الي استعادة المسار المدني والتحول الديمقراطي والدعوة للإفراج عن السياسيين والمسؤولين المعتقلين. بعدها أعلن الفريق البرهان تشكيل مجلس سيادة جديد ضم تسعة كانوا أعضاء في المجلس السابق وأربعة جدد حلوا محل الاعضاء السابقين المنتمين للحرية والتغيير (القدس العربي ٢٠٢٢).

وقامت عدة جهات بوساطات لإعادة الدكتور عبد الله حمدوك رئيساً للوزراء. ونجحت هذه المساعي في ٢٢ نوفمبر حين تم التوصل الى الإعلان السياسي بين الفريق البرهان ودكتور حمدوك والذي تعهد في ها لطرف ان بالعمل معاً لاستكمال مسار التصحيح الديمقراطي بما يخدم مصلحة السودان العليا، وتم بموجبه إلغاء قرار البرهان بإعفاء رئيس الوزراء من منصبه ومنحه صلاحيات تعيين حكومة كفاءاتٍ مستقلةٍ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين (فرانس برس ٢٠٢١).

وجدت هذه الخطوة الدعم والترحيب من المجتمع الدولي، ولكن على الصعيد المحلي أيدھا البعض وعارضھا بعضٌ من الاحزاب و لجان المقاومة وقوى الحرية والتغيير التي اعتبرتها امتدادا لانقلاب ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١، وأعلنت معارضتها للاتفاق (البدوي ٢٠٢١)، لكن إعادة عبد الله حمدوك رئيساً للوزراء، ورغم القبول الذي كان يحظى به، إلا أنه لم يستطع تهدئة الشارع أو إنهاء الأزمة السياسية مما دفعه الى الاستقالة في ٢ يناير ٢٠٢٢م وأعلن في خطاب للشعب السوداني عدم تمكنه من الجمع بين كل مكونات الانتقال في الوصول الى رؤية موحدة (وكالة السودان للأخبار ٢٠٢٢).

وتؤكد هذه الأحداث صعوبة المرحلة الانتقالية، والتي بات نجاحها يتوقف على تحقيق التماسك الداخلي والمقدرة على تجاوز الصراعات بين العسكريين والمدنيين لتجاوز هذه الفترة وصولاً الى اجراء الانتخابات، والتي تواجه بدورها المخاوف والشكوك من البعض عن مدى نزاهتها.

من أهم التحديات التي يواجهها التحول السياسي في السودان هو إيقاف الحرب وبناء السلام المستدام، والذي يمثل عقبةً كبيرةً تواجهها البلاد منذ عقود، على الرغم من توقيع اتفاق سلام جوبا لكن ماتزال هناك بعض الاطراف رافضة له. ولا شك في أن مشكلة التهميش والفقر الذي تعاني منه معظم أقاليم البلاد، وهي أحد الأسباب التي فجرت الحرب في عدة مناطق في دارفور وشرق السودان وغيرها من المناطق المهمشة، هو عقبة

يصعب تجاوزها، كما يبدو أنه من المستحيل إرضاء الجميع والوصول الى تسوية تاريخية لتوزيع السلطة والثروة وتطبيق التعددية وقبول الرأي الآخر.

ومما لا شك فيه أنه إلى جانب بناء السلام والحفاظ على وحدة الدولة يمثل النهوض باقتصاد السودان ورفع المستوى المعيشي للمواطنين أحد أبرز تحديات الحكومة الجديدة. حيث يعاني السودان من تردي الوضع الاقتصادي والذي ظلت تعاني منه البلاد في مختلف الحكومات ويعود ذلك للسياسات الخاطئة للأنظمة السياسية السابقة عامة ونظام الإنقاذ خاصة الذي اتسم بجانب سوء التخطيط الاقتصادي بتركيزه على النفط الذي تم استخراجها في حقبة التسعينيات واهماله لقطاعات أساسية مثل الزراعة والتجارة والصناعة والتعدين وقطاعات إنتاجية مهمة، مما أدى لتدهور الوضع المعيشي لغالبية السكان وأصبح أكثر من نصف سكان السودان تحت خط الفقر. ومن التحديات التي تواجهها الحكومة أيضاً هو المعارضة السياسية من قبل عدة جهات أهمها أنصار النظام السابق، فضلاً عن المهددات الإقليمية والمطامع الدولية في السودان. وفي ظل استمرار الاحتجاجات الشعبية والإقصاء السياسي وعدم القبول بالآخر تبدو فرص التحول المدني الديمقراطي السلس ضئيلة.

الخاتمة:

تناولت الدراسة دور الاحتجاجات في السودان في إحداث التحولات السياسية والاجتماعية، وقد وضح من خلال الاحتجاجات التي شهدتها السودان أن الاحتجاجات قادت لثلاث ثورات تاريخية: أكتوبر ١٩٦٤ وأبريل ١٩٨٥ وديسمبر ٢٠١٨م. ولعل أبرز ما نتج عن هذه الثورات تحول أنظمة الحكم من أنظمة دكتاتورية الى أنظمة ديمقراطية، وتمت من خلالها استعادة الحريات والحقوق، وتوسع دائرة المشاركة السياسية. كما استطاعت هذه الثورات أن تؤدي لبعض التحولات الاجتماعية على الرغم من أن هذه الثورات، خاصة ثورتي أكتوبر وأبريل، لم تجد الفرص الكافية لإحداث التحولات المرجوة بسبب الانقلابات العسكرية عليهما بعد مدة قصيرة من استلام الأحزاب للحكم. أما ثورة ديسمبر ٢٠١٨ م

فيبدو انها أحدثت تحولات تاريخية على المستويين السياسي والاجتماعي. فمن الناحية السياسية استطاعت اسقاط نظام البشير وأشاعت روح الديمقراطية والحكم المدني والتداول السلمي للسلطة، أما اجتماعيا فقد خلقت الثورة وعياً كبيراً بأهمية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. كما نجم عن الثورة تكوين حكومة انتقالية بمشاركة القوى المدنية والعسكرية، حدد لها ان تستمر لثلاث سنوات تمهد لقيام انتخابات عامة بعد تهيئة الظروف المناسبة لا جرائها.

أما على الصعيد الاجتماعي فقد أظهرت ثورة ديسمبر الدور الكبير للمرأة في إحداث التغييرات اذ ساهمت المرأة بدرجة فاعلة في تأجيج الثورة وازدياد زخمها. و لهذا لم يكن مستغربا مشاركة المرأة في المناصب العليا للدولة حيث ضمت الحكومة عدة نساء كوزيرات بينهم وزيرة للخارجية، وأسند منصب رئيس القضاء لامرأة، وهو أمر يحدث لأول مرة في السودان، ولكن الشراكة بين المكون العسكري والمكون المدني وإن نجحت في تحقيق النجاح في بعض القضايا مثل السلام إلا إنها تعرضت للانهايار في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م وتحت مسمى تصحيح مسار الثورة قام الفريق البرهان بحل مجلسي السيادة والوزراء، ثم تبعها التوقيع على إعلان سياسي بين قائد القوات المسلحة الفريق عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء أعيد بموجبه الى منصبه بضغط من المجتمع الدولي. وفي ظل هذا الوضع الذي يجد المعارضة من رافضي الإعلان السياسي فإن نجاح الثورة في تحقيق الانتقال الديمقراطي مازال مرهوناً بالقدرة على التوافق لإنجاح المدة الانتقالية وتجاوز الخلافات السياسية في ظل تخوف عدة جهات داخلية من نتائج الانتخابات.

النتائج:

١. جميع الاحتجاجات التي شهدها السودان كانت بسبب دكتاتورية الأنظمة والأزمات الاقتصادية وعجز الحكومات عن تحقيق السلام وفشل سياسات التنمية وإهمال الريف.

٢. وضح أن الاحتجاجات في ثورتي أكتوبر وأبريل استندتا إلى قوة الحركة النقابية في أوج عنفوانها والحركة السياسية المنظمة في المدن الكبرى، أما ثورة ديسمبر فقد برز دور الشباب الذي استمر في الاحتجاجات لعدة شهور متتالية كما استند على مشاركة المرأة والتي قدرت نسبة مشاركتها ٦٠٪، كما بدأ الحراك من خارج العاصمة الخرطوم واتسع ليشمل معظم ولايات السودان.

٣. تفاوتت الثورات في مقدرتها على تحقيق التحولات السياسية والاجتماعية المنشودة نسبةً للوضع التي أحاطت بالثورات في مدة الحكومات الانتقالية. فقد استطاعت ثورة أكتوبر إحداث تغييرات سياسية واجتماعية كبيرة. أما احتجاجات أبريل فقد كانت انتفاضة وليست ثورة حيث أدت إلى تغيير نظام الحكم ولم يصحبها تحولات سياسية واجتماعية، إلا أن ذلك التغيير لم يدم سوى أربع سنوات انتهت بانقلاب عسكري في عام ١٩٨٩م. أما ثورة ديسمبر فقد سعت في بداياتها لإحداث تحولات سياسية واجتماعية، لكن الصراعات بين المكونات السياسية فيما بينها وصراعها مع القوى المناوئة للثورة أدى لإضعاف المدة الانتقالية وإبعاد الثورة عن شعاراتها: الحرية والسلام والعدالة، إلى أن وصل الوضع لاستبعاد المكون المدني من السلطة السياسية واستحواد المكون العسكري على المشهد السياسي، ولو مؤقتاً.

٤. إحداث التحولات السياسية مرهونٌ بمقدرة السودانيين والأحزاب السياسية على تخطي الاختلافات والصراعات الداخلية التي صاحبت المدة الانتقالية وحالت دون استكمال هياكل السلطة الانتقالية وبلوغ أهداف الثورة.

٥. الازمة السياسية التي يمر بها السودان بعد ٢٥ أكتوبر ٢٠٢١م قد تواجه صعوبة في تحقيق الانتقال الديمقراطي، إذ استقال رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وارجع ذلك إلى عدم مقدرته على توحيد الفصائل المنقسمة بشدة بما يكفي للمضي قدماً في المرحلة الانتقالية، وهذا يمثل مؤشر لصعوبة الوصول إلى تسوية بين المدنيين والعسكريين مما قد يدفع رئيس مجلس السيادة إلى إعلان انتخابات مبكرة وهو أمر ستعارضه عدة احزاب إن تم.

التوصيات

الاستفادة من دروس الثورات والاحتجاجات السابقة في السودان، وعدم الوقوع في فخ التشدد وتغليب الأيديولوجيات أو السماح لأطراف خارجية باللعب على وتر الانقسامات وفتح الطريق أمام الفوضى.

لابد من تسهيل عمليات الانتقال التدريجي من الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية السابقة إلى أوضاع جديدة تستجيب لحاجات البلاد والمواطن والتنمية الشاملة.

أهمية تواصل الجهات الرسمية مع الحركات الاحتجاجية والاستماع إلى مطالبها والسعي إلى تحقيقها مادامت مشروعة وتجنب النظر إلى الحركات الاحتجاجية على أنها عدو وتسعي إلى إحداث فوضى.

على الفاعلين السياسيين والاحزاب بصورة خاصة السعي للأعداد للانتخابات القادمة والسعي لإنجاحها.

ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول دور الاحتجاجات وأثرها في التحولات السياسية والاجتماعية وتقييم أسباب النجاح والفشل فيها.

قائمة المصادر:

- إبراهيم، عبد الله علي. ٢٠١٠. "ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤: جرحها العدا". سود انابل. ٢٤ أكتوبر، ٢٠١٠.
<https://sudanile.com/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-21-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-1964-%D8%AC%D8%B1%D9%91%D8%AD%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7-%D8%A8%D9%82%D9%84%D9%85-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7>
اخبار الامم المتحدة. ٢٠٢١. "بعثة اليونيتامس". UN news. ١٣ ديسمبر، ٢٠٢١.
<https://news.un.org/ar/tags/ywnytms/date/2021>
- اخبار فرانسبرس ٢٠٢١ "عودة عبد الله حمدوك لمنصب رئيس الوزراء". ٢١ نوفمبر، ٢٠٢١.
<https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9/20211121-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%AD%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%83-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B5%D8%A8-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9->

%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-

%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A7%D8%A1https://www.france24.com/ar

البدوي، جمال عبد القادر. ٢٠٢١. "حراك لاعلان تحالف سياسي لمواكبة اتفاق البرهان حمدوك". اندبندنت العربية. ٢٦ نوفمبر، ٢٠٢١.

https://www.independentarabia.com/node/2805362021-11-26.

البيطحاني، عطا الحسن. ٢٠١٩. اشكالية الانتقال السياسي في السودان. الخرطوم: المركز الاقليمي لتدريب وتنمية المجتمع.

الساعوري، حسن علي. 2019. الحزبية والتحول الديمقراطي في السودان. الخرطوم: مركز الحمضان للطباعة والنشر جامعة افريقيا العالمية.

الجزيرة نت. ٢٠١٩. "القصة الكاملة لسقوط البشير". ٥ مايو، ٢٠١٩.

https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2019/5/51/%D8%A7%D9%84%D9

%82%D8%B5%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-

%D9%84%D8%B3%D9%82%D9%88%D8%B7-

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D9%8A%D8%B1-

%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9

الجزيرة نت. ٢٠١٦. "العصيان المدني بالسودان هل حانت ساعة المضاربة". ١٢ ديسمبر، ٢٠١٦.

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/12/12/%D8%A7%D9%8

4%D8%B9%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D9%86-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A-

%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-

%D9%87%D9%84-%D8%AD%D8%A7%D9%86%D8%AA-

%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%A9

الحملوي، حسام. ١٩٩٩. "الشمال والجنوب والثورة انتفاضة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤" الحلقة (٩)

https://revsoc.me/publications/20732/9-

%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-

%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-1964/

الحملوي، حسام. "الشمال والجنوب والثورة انتفاضة ابريل ١٩٨٥" الحلقة ١٦.

https://revsoc.me/publications/20732/9-

%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-

%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-1964/

العمرائي، صباح. ٢٠١٧. "تجارب في التحول السياسي". الجزيرة نت. ٢٤ يناير، ٢٠١٧.

https://www.aljamaa.net/ar/1333971/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8.

%A8-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-

/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A

القدس العربي. ٢٠٢٢. "السودان منذ انقلاب ٢٥ أكتوبر". ٣ يناير، ٢٠٢١.

https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%

A7%D9%86-%D9%85%D9%86%D8%B0-

%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-25-

%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86-

;sheaddress

D8%AD%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%AD%D8%A7%

%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%

B3%D8%B3%D8%A7%Dab, %D8%A7%Database.

D8%A7%D8%B3%D8%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%B3%D8%

%A7%D8%B3%D8%B3%D8%B3%D8%D8%A7%Discovery/

Sudan News Agency 2022 "The Prime Minister's Resignation". 2, January 2022.-

<https://suna-sd.net/read?id=729314>

United Nations News.2020. "UNITAMS Mission" 13. December, 2021.

<https://news.un.org/ar/tags/ywnytms/date/2021>

Wikipedia 2021, "Sudanese Revolution".12 January, 2021.

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%DaboutD8%AB%DD8%B1%D8%A9_%D8%A7%D8%B3%D8%B3%D8%B3%D8%D8%A7%Discovery/

8%A7%D8%B3%D8%B3%D8%B3%D8%D8%A7%Discovery/